بسم الله الرحمن الرحيم (المتاجرة باسم الإسلام)

أجرت مجلة الشريعة الأردنية في عددها ٤٠٦ لشهر رجب عام ١٤٣٠ حواراً مع أحد القائمين في البحرين على ما يُسمّى بالبنك الإسلامي، ومن هذا الحوار ظهرت لي الملحوظات التالية:

١) لم يوصف قول ولا عمل ولا علم بالإسلامي في الكتاب والسنة ولا فقه علماء الأمة في القرون المفضلة، وإنما ورد (في القرون الوسطى) استعمال هذا الوصف (قليلاً جداً) لما هو من الإسلام. ثم انتشر الوصف بهذا المستشرق فيه في القرون المتأخرة، ثم قلده المضللون (لا الملحاة) في هذا العصر دون تمحيص كما هي عادتهم.

٢) حكم (البنك الإسلامي) على بنك إسلامي بأنه أُسّس على التقوى وعلى بنك إسلامي آخر بأنه لم يُؤسّس على التقوى؛ والتقوى مما تخفي الصدور وعلمه لله وحده، ولا يؤخذ بالقرائن في هذا الأمر؛ لدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم: «فهلا شققت عن قلبه» متفق عليه.

٣) أرسل البنك الإسلامي للسانه العنان في القول على شرع الله وفقهاً وتفسيراً، فتجاوز حدود خبرته الاقتصادية إلى علم الشرعي.

٤) قرر نجاح تجربة البنوك الإسلامية بمجرد (زيادة عددها وزيادة رأس مالها وأرباحها)، وتقليد البنوك التقليدية لها منجرة وراء الأرباح الكبيرة التي حققتها، وما تفعله بشرع الله (إذا كانه للبنوك الإسلامية علاقة حقيقية به) لا يوزنه بكثرة العدد أو المال أو الربح أو الغلبة، بل إن الكثرة قد تؤخذ دليلاً على الشر أكثر مما تؤخذ دليلاً على الخير، وقد أنزل الله ذمه في آيات وأحاديث كثيرة في ذم الأكثرية ومدح الأقلية والقلة.

٥) أحسن البنك الإسلامي في إشارته إلى حاجة البنوك الإسلامية إلى (الاهتمام بأكثر من زيادة الأرباح)، ولكنه - للأسف - قصر الاهتمام المطلوب على (الإدارة والتدريب والمظهر والمساهمة في التنمية) وهذا يبين عدم إدراكه - مثل غيره ممن القائمين على البنوك الإسلامية - أهم نقص في البنوك والمصارف الإسلامية المشهورة اليوم: الحاجة إلى تصحيح مزاجها لتوافق شرع الله لا أن تتحايل عليه استغلالاً للعاطفة الإسلامية منها وتحقيقاً للربح الدنيوي منها. والحق أن العاطفة الدينية التي تحدّر الله أن تبرز في هذا العصر منذ بضعة عقود في كل مكان وفي كل دين قد استغلها كل ذي مصلحة خاصة: التاجر والحزبي والسياسي، وظهر هذا الاستغلال سواء ما ظهر في بلاد المسلمين وتولى كبره الحزبيون والحركيون الإسلاميون.

٦) ولا بد لما يُسمّى بالبنك الإسلامي أن تزيد أرباحه عن أرباح البنك التقليدي (إذا توفر قدر معقول من حسن الإدارة) لأنه الأول يتميز عن الثاني (إضافة إلى استغلال اسم الدين) بأنه يأخذ أكثر مما يأخذ المرابي الصريح، ولا يعطي إلا أصل القرض في قرضه.

١) عجبت لاستنكار البنك الإسلامي (فتاح فروع إسلامية في البنوك التقليدية، وكأنه الأولى به أن يحمد الله على ذلك إذا كان حقاً يسعى إلى إيجاد بديل للبنك الربوي لا إلى احتكار التجارة باسم الدين.

٢) ولكنه التعرف إلى نشأة البنوك الإسلامية في أحسن أحوالها يشير إلى أسوأ الاحتمالات، وإلى القارئ المثال:

أرادت واحدة من أكبر شركات الصرافة في بلاد المسلمين تطوير تجارتها المصرفية فأوحى إليها نصب العاملين فيها (من فاقهم أحبار الأحزاب الإسلامية المستنيرة والمستفيدين مما تجنيه من فوائد البنوك العالمية) أن تضاف إلى اسم الشركة وصف (الإسلامية)، وأن تكويه على رأس المسلمين فيها بعض العلماء أو أولادهم حتى تجتذب أكثر الناس إليها.

أما الخدعة الأولى: فلم تكن مستساغة لأن دولة المنشأ ترفض التعامل بالمتاجرة الدنيوية باسم الدين، وتعد ذلك مخالفة شرعية وغشاً تجارياً، ومن جهة أخرى فإن هذه الدولة - خاصة - لا تفرق تقسيم المواطنين وهم جميعاً مسلمون بين وصف الإسلامي ووصف العلماني، لأن الدولة الوحيدة - منذ الفرعون المفضل - التي تنشأ من أول يوم على الدعوة إلى التوحيد والسنة وتحكيم شرع الله (اعتقاداً وعبادة ومعاملة) ولا تزال على ذلك بقدر ما يقرب من ثلاثة قرون، ولم يدخل من النقص في المعاملات ما زجوا الله أن يجبره وأن يردنا جميعاً إلى دينه رداً جميلاً.

وقد وفقت الدولة في الأمرين: فلا يجوز أن ينسب إلى الإسلام إلا ما أنزل الله به وحيه (على فهم فقهاء الأمة الأول)، ولا يجوز لدولة الدعوة أن تقر وصف شركة أو مستشفى أو مدرسة أو بنك أو نادٍ بالإسلامي أو الإسلامية طالما في ذلك من استغلال الدين لأغراضه الدنيوية.

وإذا أجيز للجماعة المسلمة أن تختار أفرادها بما يوافق الدين وما يخالفه فقد أجيز لها ميزة أخرى للدولة المسلمة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاولة إصلاح الفساد وتصحيح الخطأ.

وفيما يتعلق بالمصارف والبنوك فليس لهم إلا الإصلاح مجرد تغيير العنوان أو الاسم، بل في وزن معاملاتها بميزان الشريعة: فما وافقها - وهو الأكثر - أبقي عليه، وما خالفها - وهو الأقل - وجب السعي لتغييره فوراً.

وأما الخدعة الثانية: فقد احتاجت إلى خدعة أخرى بل كثر استعمالها من قبل الحزبية والحركية: ادعاء المنتفعين من الفوائد الربوية التي يأخذها المصرف من البنوك الدولية أنها لهذه الفوائد ستذهب إلى مجلس الكنائس العالمي إن تركها المسلمون، (وهي أكبر عصبة قد تحول بين العلماء والمصرف والحزبية من استماع بعضهم ببعض)، ولهذه الخدعة بينة الظلام طمس بريدها شمس، ولكن العلماء المعنيين استساغوها لجهلهم بواقع المعاملات المالية في الخارج، والأكثر قصة أكثرهم أن يكونوا أو يكون

أبنائهم مؤسسة أو مساهمة أو قائمة على الباطل فضلاً عن تزيينه لبقية المسلمين الذين يتخذونهم قدوة، فحاظي بهم والله حسيبهم.

وفي مجلة (بزنس ويك) الصادرة في ٢٠٠٤/١١/٢٩م تقرير يحصي نفقات خمسين من أكبر المتنعمين في أمريكا بمئات الألوف الملايين من الدولارات ليس منها دولار واحد لمجلس الكنائس العالمي، فالقائمون على المؤسسات التجارية والمساهمون في أكبر هم الدنيا لا الدين؛ فيتبين من هذا التقرير أن أكثر التبرعات صُرفت للتعليم والصحة، وبعضٌ مكافحة: التلوث، أو الشرطة والسلام، وأسلحة الدمار الشامل، والمتاحف والفنون ونحوها مما يوافق اهتمامهم أو ينشر ذكرهم.

وما يترك من الفوائد يدخل في رأس مال البنك بمجرد تركه، وفكرة صرف المجلس الكنائس العالمي خيالٌ لا يقره الأعقل جاهل أو مخادع.

ولقد شهدت تزاحم الكاميرات على المصرف على قص الأسماء الأعظم من العلماء المصروفة بالتسامح في المعاملات أو أبنائهم ولو لم يعرفوا بالثروة أو الخبرة المصرفية أو التجارية، وفي حالة نادرة فشل القناصون في إقناع أحد العلماء لأنه - ولله الحمد - الظنة يستقبل البنوك الإسلامية - لا يرغب في الاستثمار ولا في جمع مال يستثمره، فسافر رئيس المصرف تسعمائة كيلومتر ومعه من إنتاج مزارعه ومن كلمات الاستجداء ما يكفي لإحراجه بقبول وضع اسمه بين المساهمين بالحد الأدنى للمساهمة (٢٥٠,٠٠٠) ريال من ورقة عنده بعد استئذانه الطويل.

وفي غياب الحافز المالي الذي يغشى الأبصار عن تمييز الحق من الباطل، أدرك منذ البداية أنه إحسان الظنة كان في غير محله فأخذ ينسحب تدريجياً من الشركة حتى تركها غير آسف إلا على استقالاتهم، وأعلنت رأيي في فساد البنوك الإسلامية.

ومع أن الشركة أسفت لفقد بريق اسمي فإنها لم تفقد كثيراً من هذا بعد أن بلغ سعر سهمها أعلى درجة به مضاربة.

وحققت الشركة أهداف الطالبين وحققوا الحزب الإسلامي المنتفع الأول من فائض الفوائد الربوية (الإسلامية) وهدف وطني اضطر ممثل قيادة الدولة في الشركة المضروبة إلى نقل مكتبه إلى نيويورك لتوفر له الحرية الديمقراطية في العمل الحزبي وفي استقبال الأموال وصرفها بعيداً عن رقابة من دولة الدعوة إلى الله على بصيرة.

وفقه الله الجميع لأقرب من هذا رشداً، وصلى الله وسلم وبارك على محمد وعلى آله وصحبه ومتبعي سنته إلى يوم الدين.